

الجامعة المستنصرية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

العلاقات المصرية - الامريكية في عهد الرئيس حسني مبارك

دراسة تاريخية - سياسية

الكلمات المفتاحية

جمهورية مصر العربية، الولايات المتحدة الامريكية، التعاون والمصالح المشتركة.

أ.م.د. بيداء محمود احمد

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

رئيسة قسم المجتمع المدني وحقوق الانسان

drbaydaa@yahoo.com

0790443593

ملخص البحث

يناقش البحث واقع العلاقات المصرية - الامريكية طوال مدة حكم الرئيس المصري حسني مبارك، وهي علاقات لم تكن على وتيرة واحدة. وينطلق البحث من فرضية مؤداها ان العلاقات المصرية - الامريكية في عهد الرئيس حسني مبارك شكلت انعكاساً لمتطلبات المصالح المشتركة ولطبيعة الظروف الدولية والاقليمية، والتي طغى عليها طابع التعاون والتنسيق المتبادل اولاً، ثم الفتور والجفاء في المدة الاخيرة لعهد مبارك.

ورغم ان العلاقات كانت على اوجها من حيث الجانب التعاوني ، بيد انه ومنذ عام 2001، مرت العلاقات المصرية - الأمريكية بمنعطف حاد اثر في شكل العلاقة، ووجهت انتقادات حادة للنظام السياسي في مصر بدعوى الابتعاد عن النهج الديموقراطي، شهدت العلاقات بسببها انتكاسة واضحة تجلت في عزوف الرئيس المصري عن زيارة الولايات المتحدة طيلة سنوات عدة بعد ان كان يزورها في العام الواحد مرة في الاقل. وقد استمرت العلاقات يطغى عليها طابع البرود حتى انتهاء حكم الرئيس المصري حسني مبارك عام 2011 اثر الثورة الشعبية السلمية الكبيرة، ثورة الشباب التي اوصلت مصر لنظام حكم جديد يقوده الاسلاميون وفي مقدمتهم الاخوان المسلمين.

المقدمة:

منذ أن بدأت العلاقات المصرية - الأمريكية رسمياً بفتح قنصلية للولايات المتحدة في الثالث عشر من شهر كانون الثاني عام 1832 في مدينة الاسكندرية وحتى عام 2011، فإن هذه العلاقات تميزت بالتأرجح بين التعاون والصراع عبر المراحل الزمنية المختلفة، وقد وصلت التفاعلات المصرية - الأمريكية الذروة في الصراع عام 1967 حين اتخذت مصر قراراً بقطع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة، أما قمتها التعاونية فقد شهدتها السنوات الأخيرة من حكم الرئيس المصري انور السادات، لاسيما بعد أن وافق من حيث المبدأ على منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في رأس بنّاس وبدأ يُفصح علناً عن رغبته في أن تصبح مصر عضواً في حلف شمال الأطلسي.

تُعد العلاقات المصرية - الأمريكية من أهم علاقات الدولتين الخارجية، إن لم تكن الأكثر أهمية بالنظر لموقع كل منهما وقدراتهما الشاملة ومسؤولياتهما الإقليمية والعالمية. فمصر بموقعها الجيو-ستراتيجي وإسهاماتها في جميع دوائر علاقاتها الدولية، العربية، والشرق أوسطية، والأفريقية، والإسلامية، قد امتدت مسؤولياتها إلى خارج حدودها بفعل الجغرافيا السياسية والتاريخ، فيما ظلت الولايات المتحدة على مدى أربعة عقود، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، احد اقوى قطبين في نظام القطبية الثنائية، إلى أن انفردت بالقطبية مع بداية تسعينيات القرن العشرين.

وقد أدت هذه الثوابت إلى أن أصبحت العلاقات المصرية - الأمريكية متعددة الجوانب ومتشابكة، تتداخل فيها المصالح الوطنية مع عوامل التأثير الخارجية، وأصبحت مصر عاملاً أساسياً في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، كيف لا وقد اسهمت مصر السادات في وصول الولايات المتحدة لواحد من ابرز اهدافها، الا وهو القبول باسرائيل (دولة) في المنطقة عقب توقيع مصر لاتفاق السلام معها عام 1979.

لقد عادت الولايات المتحدة إلى مصر والعالم العربي في مرحلة السبعينيات بصورة مفاجئة، بعد أن استطاعت الدبلوماسية الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة احتواء النفوذ السوفياتي وإبعاده من المنطقة. فبعد ان استؤنفت العلاقات في شهر آذار 1974 تطورت

بشكل ملحوظ، وما ان حل عام 1978 حتى أصبحت الولايات المتحدة بمثابة شريك كامل في العلاقات المصرية الـ"إسرائيلية" والمصدر الرئيس للأسلحة وأكبر مانح للمساعدات الاقتصادية لمصر، الأمر الذي زاد من حدة الانتقادات الداخلية والعربية التي تعرض لها النظام المصري جراء ذلك إلى حد وصفه بالعمالة للولايات المتحدة، رغم أن إحدى الدراسات التي أجريت حول العلاقات المصرية - الأمريكية خلال الثمانينيات أظهرت أن هناك درجة يعتقد بها من الاستقلالية أظهرها نظام الرئيس حسني مبارك في مواجهة الولايات المتحدة، إذ وضعت دراسة كريستوفر شوميكر وجون سبانيير مصر في فئة العميل - المسيطر أو العميل - المركز حيث يتمتع العميل بدرجة ملموسة من الاستقلالية والقدرة على المناورة في إدارة سياسته الخارجية.

لكن رغم ذلك، فقد كان الخطأ على صعيد العلاقات الأمريكية - المصرية - منذ أن أعلن السادات أن 99% من أوراق اللعبة في يد أمريكا- أن لا يتم النظر لتلك العلاقات من المنظور الثنائي بين الدولتين، بل من منظور علاقة ثلاثية (الولايات المتحدة- إسرائيل- مصر)، ولعل ذلك أيضا ما خفض كثيراً من سقف الدور الإقليمي المصري الذي تراوح على مدار العقود الماضية بين الصعود والهبوط، وإن كان يمكن القول أن ذلك الدور قد دخل مرحلة الأفول منذ فترة ليست بالبعيدة، إذ يرى كثير من المحللين ان أساس اهتمام الإدارة الأمريكية بدور مصر مرتكز على دورها الإقليمي، ففي حين لعبت الحكومة المصرية دور الحليف الثاني للولايات المتحدة في المنطقة بعد إسرائيل في سبعينيات القرن الماضي، نرى في الثمانينيات، ان نظام الرئيس مبارك قد طور علاقاته مع إسرائيل بحيث لعبت دور المدخل الذي ولجت من خلاله المنطقة، وفي التسعينيات مثلت مصر حجر الزاوية فيما أطلق عليه وقتها عملية التسوية الشاملة سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو الدولي.

ومنذ عام 2001، مرت العلاقات المصرية - الأمريكية بمنعطف حاد اثر في شكل العلاقة وطبيعتها، ووجهت انتقادات حادة للنظام السياسي في مصر بدعوى الابتعاد عن النهج الديمقراطي، شهدت العلاقات بسببها انتكاسة واضحة تجلت في انقطاع الرئيس المصري عن زيارة الولايات المتحدة طيلة سنوات عدة بعد ان كان يزورها في العام الواحد مرة على الأقل.

وقد استمرت العلاقات يطغى عليها طابع البرود حتى انتهاء حكم الرئيس المصري حسني مبارك عام 2011 اثر الثورة الشعبية السلمية الكبيرة، ثورة الشباب التي اوصلت مصر لنظام حكم جديد يقوده الاسلاميون وفي مقدمتهم الاخوان المسلمين.

هيكلية البحث: ستوزع هيكلية البحث الى اربعة مباحث، يتناول المبحث الاول التطور التاريخي للعلاقات المصرية - الامريكية، بينما يتصدى المبحث الثاني لمفاصل المصالح المهمة المطلوبة لكلا الطرفين. اما المبحث الثالث فيتناول ابرز مرتكزات التعاون بين البلدين، في حين سينصرف المبحث الرابع الى مناقشة خيارات السياسة الامريكية حيال مصر بعد تولي اوباما رئاسة الولايات المتحدة عام 2009.

المبحث الاول: التطور التاريخي للعلاقات المصرية - الامريكية.

تربط مصر بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات قديمة تمتد إلى القرن التاسع عشر، وتعود بداية هذه العلاقات إلى توقيع المعاهدة الأمريكية - العثمانية التجارية في 7 آيار 1830. وجاء في اثرها أول تمثيل أمريكي في مصر بمدينة الاسكندرية بتاريخ 12 كانون الثاني 1832، وكان الوكيل القنصلي بريطاني يدعى جون جليدون. وقد تطورت العلاقات المصرية - الامريكية بوتائر متصاعدة كان جلها يتركز على النشاط التجاري، اذ كانت مصر حليفاً قوياً لبريطانيا وكان تعاونها العسكري مرتكزاً على الجانب البريطاني، الامر الذي لم يستدع منه تدعيم العلاقات بشكل كبير مع الجانب الامريكي. الا انه ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وافول نجم القوة البريطانية وبزوغ فجر القوة الامريكية، تحول اهتمام الولايات المتحدة بالعلاقات المصرية الامريكية من مجرد علاقات تجارية الى تعاون متعدد الواجه، وقد كانت بدايات التحول عام 1947، عندما زار رئيس أركان الجيش المصري القواعد العسكرية والمصانع الأمريكية. وفي ايلول من العام ذاته طلبت مصر رسمياً بعثة عسكرية أمريكية لتدريب القوات المصرية.

وادراكا من قادة ثورة 23 تموز عام 1952 ، لاهمية الدور والموقف الامريكي، فقد توجه مندوب خاص عن مجلس قيادة الثورة إلى السفير الأمريكي في القاهرة وأبلغه رسالة مفادها أن " النظام القديم في مصر قد سقط وأن نظاماً ثورياً جديداً قد قام وأن هذا النظام

يستهدف تحقيق الأمانى الوطنية للشعب المصري". وكان مطلب القادة المصريين ان لا تقف الولايات المتحدة بالصد من الثورة⁽¹⁾.

وفي عام 1953، زار وزير الخارجية الأمريكي - آنذاك - جون فوستر دالاس مصر بعد انتخاب ايزنهاور رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للدعوة لسياسة تطويق الاتحاد السوفيتى السابق بالأحلاف الغربية وقواعدها العسكرية. وبدى لوزير الخارجية الأمريكى أن منطقة الشرق الأوسط تستحق اهتماماً خاصاً منه، ففيها من وجهة نظر السياسة الأمريكية فراغ تستطيع الولايات المتحدة أن تملؤه. ولكن مناقشات دالاس مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حول الأحلاف العسكرية، أظهرت الهوة بين أفكار القاهرة وتصورات واشنطن. بالتزامن مع ذلك برزت خلافات واضحة بين مصر و الولايات المتحدة، كان سببها الاساس التأييد الامريكى للخطوات الاسرائيلية باتجاه ترسيخ الامر الذي حصل ابان الاحتلال وتدعيم مطلب الكيان الصهيونى باقامة دولته على الاراض الفلسطينية المحتلة. كما برز خلاف امريكى مصري عام اخر 1956 بشأن تمويل السد العالى، وهي خلافات اشرت لمرحلة جديدة قادمة في العلاقات، رغم ان الولايات المتحدة الأمريكية ساندت موقف مصر في مواجهة العدوان الثلاثى عليها.

وفي عام 1959، عقدت الولايات المتحدة مع مصر اتفاقاً تباع لها بمقتضاه قمحاً أمريكياً بالجنيه المصري، وكانت مدة الاتفاق ثلاث سنوات وقيمته ثلاثمائة مليون دولار. كما قدمت واشنطن ثلاثمائة منحة دراسية لطلبة مصريين يدرسون في الولايات المتحدة⁽²⁾.

وفي عام 1961، أرسل الرئيس الأمريكى جون كيندى خطاباً إلى الرئيس جمال عبد الناصر يعرض عليه رغبة الولايات المتحدة في تسوية الصراع العربى الإسرائيلي. ورد عليه الرئيس جمال عبد الناصر بأن هناك طريقاً واحداً إلى تسوية هذا الصراع وهو طريق رد الحق العربى.

الا انه ومنذ بداية عام 1965 ، تدهورت العلاقات المصرية - الأمريكية إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بعد المساندة الأمريكية لإسرائيل في عدوانها على مصر في 5 حزيران 1967. ثم استمرت العلاقات متوترة طيلة مدة حياة الرئيس جمال عبد الناصر، فلما تسلم

الرئاسة بعده انور السادات بتاريخ 29 تشرين الثاني 1970، بدى وكأن ثمة تحولات ستطرأ على العلاقات، لاسيما بعد ورود اشارات من السادات فحواها ان مصر في العهد الجديد لاتريد ان تعادي مصالح الولايات المتحدة. اذ اكد الرئيس السادات في رسالته للرئيس نيكسون في كانون الثاني 1970 على عدم اهتمامه بتنافس الدولتين في المنطقة. كما اكد السادات استعداده لتسوية سلمية وانه مع الحل السلمي قلباً وقالباً⁽³⁾. ومالبت العلاقات ان استؤنفت في شهر آذار 1974، ومنذ ذلك التاريخ، وهناك ادراك متبادل من الطرفين بأهمية كل منهما للآخر، وان الحفاظ على علاقات طيبة بينهما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

وخلال إدارات الرؤساء رونالد ريغان وجورج بوش الأب وكلينتون، كان الرئيس مبارك يقوم بزيارة واشنطن بانتظام مرة أو مرتين في العام الواحد. واستمر ذلك حتى السنوات الأولى من حكم بوش الابن، لكن بعد هجمات 11 ايلول 2001 وتبني إدارة بوش لأجندة الديمقراطية، تعرضت العلاقات الثنائية للتدهور. وكان هناك اكثر من سبب لما حصل للعلاقات، ففضلا عما عدته ادارة الرئيس بوش من تراجع لملف حقوق الانسان في مصر، فانها انتقدت موقف مصر الذي اصرّ على ان القضية الفلسطينية والجمود الذي تعيشه تخلق البيئة الملائمة لظهور (الارهابيين) الذين يتدربون بالظلم ضد العرب والمسلمين. وكذلك عدم رضى الولايات المتحدة عن موقف مصر الذي افترض ضرورة تعريف الارهاب عبر مؤتمر دولي يناقش هذه الظاهرة⁽⁴⁾. وقد ظهرت الخلافات مبكراً عام 2000 بعد اعتقال وحبس الناشط المصري سعد الدين إبراهيم الذي يحمل الجنسية المصرية والأمريكية، وذلك بتهمة تشوية سمعة مصر⁽⁵⁾. وفي عام 2003، اشترطت إدارة بوش تقديم 130 مليون دولار من المساعدات الأمريكية لمصر بإطلاق سراح إبراهيم. ورغم ان مصر استجابت للضغوط الامريكية بهذا الشأن، الا ان الرئيس مبارك لم يقم بزيارة واشنطن منذ ذلك العام. وكانت هناك نقطة أخرى للخلاف، وهي القبض على المرشح الرئاسي السابق أيمن نور، وبعد القبض عليه أجلت وزيرة الخارجية الأمريكية حينئذ كوندوليزا رايز زيارة كانت مقررة إلى مصر، وعندما زارت القاهرة في نهاية المطاف شهر حزيران 2005 ألقّت خطاباً سياسياً رئيسياً عن الديمقراطية. وبنهاية رئاسة بوش تغير المناخ، وفيما يبدو كبادرة حسن نية تجاه إدارة أوباما، أطلقت مصر في شباط 2009 سراح أيمن نور قبل عامين من انتهاء مدة سجنه. كما ألغت المحكمة الحكم

بسجن إبراهيم الذي صدر العام 2008، مما يمهد الطريق لعودته إلى مصر، وهي بوادر ترافقت مع رغبة ادارة أوباما في تحسين العلاقات مع مصر.

المبحث الثاني: مفاصل المصالح المهمة المطلوبة لكل من الولايات المتحدة ومصر.

غالباً ما يحدد شكل العلاقات بين الدول المصالح المشتركة لكليهما، وطبيعة ادراك كل منهما لدور الاخر بما يتلائم وقضاياهما. وكذلك الحال في العلاقات المصرية - الامريكية، فان حاجة امريكا لمصر، وحاجة النظام المصري للولايات المتحدة ترفعان من درجة التعاون. ولما فترت العلاقات في عهد بوش الابن، فسر الكثيرون ذلك بشعور امريكي مفاده ان الدور المصري ما عاد مطلوباً كما كان سابقاً، وان قوى اخرى يمكنها ان تحل محل مصر في ذلك. من هنا فاننا سنناقش طبيعة حاجة كل من الطرفين للاخر في ضوء القضايا الآتية:

1- عملية السلام في الشرق الاوسط والدور المصري:- مثلت ولازالت عملية السلام في الشرق الأوسط محوراً أساسياً في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة. ورغم تقدير الولايات المتحدة للدور الذي تلعبه مصر على صعيد عملية السلام وتهدئة الأوضاع الإقليمية إلا أن ذلك لم يمنع ظهور بعض الاختلافات في وجهات النظر بين الدولتين حول بعض القضايا خاصة مع تبني السياسة الأمريكية للعديد من المواقف الإسرائيلية غير المقبولة⁽⁶⁾.

لقد انتهى تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى حول زيارة الرئيس حسني مبارك الى واشنطن في آب من العام 2009 الى ان: مصر تظل شريكا في المنطقة الصعبة المليئة بالمشكلات - لكن مصر نفسها تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية - مصر سوف تستمر بدافع مصلحتها الذاتية - الإدارة يجب أن يوجه لها الشكر لاستعادتها المناخ الإيجابي في العلاقة بين البلدين⁽⁷⁾.

وفي اطار الدور المصري في عملية السلام، فقد نجحت الدبلوماسية المصرية في إقناع الولايات المتحدة بإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى توقيع المنظمة مع إسرائيل لاتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا في عام 1993 خلال اتفاقيات

أوسلو⁽⁸⁾. كما استمرت الجهود المصرية والأمريكية طوال عقد تسعينيات القرن العشرين من أجل دفع المفاوضات الفلسطينية _ الإسرائيلية لإحلال السلام في المنطقة، والوصول إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية من خلال لقاءات القمة في شرم الشيخ في مؤتمر قمة صانعي السلام في آذار 1996، وفي منتجع وايت ريفر عام 1999، ثم من خلال لقاءات القمة في كامب ديفيد (2) عام 2000⁽⁹⁾.

وخلال الألفية الثالثة استمرت المحاولات المصرية لتحقيق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية حيث وجه 32 نائباً في مجلس النواب الأمريكي في 25/12/2004 خطاباً إلى الرئيس مبارك معبرين فيه عن تقديرهم للدور الذي تقوم به مصر من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين⁽¹⁰⁾.

كما استضافت مصر القمة الرباعية بين مصر والأردن وإسرائيل وفلسطين في مدينة شرم الشيخ في 8/2/2005، والتي أسفرت عن اقتناع الإدارة الأمريكية بضرورة التنسيق مع الفلسطينيين فيما يختص بالانسحاب من غزة، وتعيين منسق أمريكي خاص لمساعدة الفلسطينيين على الحفاظ على الأمن.

ان حاجة الولايات المتحدة للدور المصري تتزايد يوماً بعد آخر، لاسيما بعد دخول إيران على خط الصراع بدعمها المباشر لحزب الله وحركة حماس. وهنا فان الولايات المتحدة تعول على مصر بان تتزعم دوراً قيادياً مؤثراً لصالح حسم الصراع بالضغط على الاطراف العربية والفلسطينية تحديداً لتقديم تنازلات لصالح اسرائيل تخدم في هذا الغرض. ولان الحاجة الامريكية للدور المصري تبقى موجودة، فان ذلك يدعم التوجه نحو العلاقات التعاونية.

2- قضايا الاصلاح السياسي وتوريث السلطة والديموقراطية في مصر: شكلت قضيتي الاصلاح السياسي والديموقراطية في مصر سبباً مهماً في تعكير جو العلاقات المصرية الامريكية، اذ زادت حدة الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة إلى مصر، بصدد حقوق الإنسان ومسيرة الإصلاح السياسي، وما يعترضها من عقبات⁽¹¹⁾.

لقد تراوحت العلاقات بين البلدين منذ تولي بوش الابن للسلطة في الولايات المتحدة بين مد وجزر، ومحاولات اتفاق متبادلة، لتحقيق مصالح كل منهما على حساب الأخر⁽¹²⁾.

ولكن اتضح ان لعب ادارة بوش الابن على ورقة الاصلاح السياسي في مصر كان خاسراً، فوسائل الضغط الامريكية على مصر لم تعد بتلك القوة التي تستوجب معها ركناً مصرياً الى مطالب الولايات المتحدة. كما ان النظام المصري يرى ان مصلحة بقاءه فوق كل اعتبار، لذلك فهو لم يركن الى مطالب امريكية هددت بقاءه.

لقد كان الضغط الأمريكي المتستر على مصر تحت عباءة الديمقراطية، يستهدف في حقيقة الأمر الحصول على تنازلات مصرية إقليمية في فلسطين والعراق وقضية السلاح النووي الإيراني، خاصة أن مصر عضو في مجلس وكالة الطاقة الذرية ولها صوت هام، وكانت زيارة ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي- في وقته- تنصب على هذه الملفات الإقليمية وأخطرها السعي لتوفير غطاء عربي لانسحاب أمريكي تدريجي من العراق. كما كانت زيارة باقي المسؤولين العسكريين الأمريكيين عنونها الضمني هو الضغط على مصر وحشد الجهد العربي لمعاداة البرنامج النووي الإيراني وتضييق الخناق على إيران وبالتالي التمهيد لموقف دولي وعربي معادي ورافض للبرنامج الإيراني، ما قد يسهل توجيه ضربة عسكرية له مستقبلاً. ومن ثم فان حقيقة المرامي الامريكية بهذا الخصوص تندرج ضمن سياسة النفاق الديموقراطي الأمريكي، التي تتلخص في الضغط على الحكومات العربية بدعاوى تحقيق إصلاحات داخلية في حين أنها تستهدف الابتزاز واستغلال هذه الضغوط في إجبار الحكومات على تنفيذ سياسيات إقليمية تلبى رغبات أمريكية في المنطقة.

وعلى الرغم من ان الادارة الامريكية وعت عدم جدوى اللعب على ورقة الديمقراطية ايضا⁽¹³⁾، الا ان ادارة اوباما استمرت تضغط بها على نظام الرئيس حسني مبارك بين الحين والآخر. فقد أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيليب كراولي، أن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بحثت مع الرئيس حسني مبارك خلال لقائهما في واشنطن مسألة (حقوق الإنسان والديموقراطية) في مصر. كما شدد كراولي على أن حقوق الإنسان والديموقراطية في مصر "هما مصدر قلق دائم للولايات المتحدة، - وأن - هذه المسألة تشكل جزءاً من محادثاتنا الجارية مع مصر. إنه شيء نتطرق إليه في كل لقاء على مستوى عال، ... أن الولايات المتحدة سوف تواصل إثارة هذه المشكلة"⁽¹⁴⁾، وهو امر استهدف استمرار الضغط على مصر. على عكس المعادلة السابقة، فان حاجة النظام المصري لضوء اخضر

امريكي على قضية توريث السلطة لنجل الرئيس مبارك بدت شديدة، فمصر ارادت من ادارة اوباما ان لا تعترض اذا ما سلمت السلطة لابن الرئيس مبارك⁽¹⁵⁾، وهو ما رصده اكثر المراقبون السياسيون، اذ اشار البعض الى ان الرئيس مبارك دأب على رفض تعيين نائب له، كما رفض التكهات القائلة انه يعد نجله الأصغر لخلافته⁽¹⁶⁾. وارجعت التكهات حول مبارك الابن الى قبل اكثر من عقد مضى عندما بدأ يلعب دورا أكبر في الحزب الوطني الحاكم وفي عام 2002 شكل لجنة السياسات التي باتت تلعب دورا كبيرا في الحزب⁽¹⁷⁾.

لقد كان هم الولايات المتحدة ان تبقى العلاقات بينها وبين مصر واسرائيل مستقرة حتى وان افرزت اية تحولات ديموقراطية مجئ نظام جديد. وفي هذا الصدد، عملت الولايات المتحدة على استخدام تفاعلات العملية السياسية لتحقيق مصلحتها، عن طريق التعامل على قناتين، قناة النظام، وقناة المعارضة. والمحدد الرئيس لسلوكها هو العمل على ضبط معدل التغيير السياسي وإيقاعه بحيث يضمن استفزاز النظام وابتزازه من ناحية، والحيلولة دون تطور مسار الاحداث الى الحد الذي يهدد بوصول او تبلور قوة سياسية يمكن ان تغير معادلة الصراع مع اسرائيل ومعادلة التوازن القائم على السياسة العربية من ناحية أخرى⁽¹⁸⁾.

3- تطور الدور المصري واهميته للاستراتيجية الامريكية:

بدت اهمية هذا الدور عبر ما كان يمكن ان تلعبه مصر في قضايا متعددة تهم المصالح الاستراتيجية الامريكية ومنها:

- الموقف من إيران:

ان شكل العلاقات العدائية الامريكية مع ايران قاد العلاقات المصرية - الامريكية الى التقارب نظرا لمساعي واشنطن لتنسيق أفضل مع حلفائها العرب لمواجهة طموحات إيران النووية والإقليمية. وتوقيت التقارب عكس تلاقياً للمصالح في عدد من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للقاهرة وواشنطن. وأول هذه القضايا هي إيران، فأحراز طهران تقدماً في امتلاك السلاح النووي ودعمها العقائدي والمادي للمقاومة في المنطقة مثل مصدر قلق بالغ لكل من

واشنطن وحلفائها العرب، وتحديداً مصر. فمصر لديها مشكلات مع طهران منذ الثورة الإسلامية في 11 شباط 1979⁽¹⁹⁾.

وفى حين أن مصر والولايات المتحدة تتشاركان فى تقييمهما للتهديد الإيراني، إلا أنهما مختلفتان حول الاستراتيجية. وكانت الإدارة الأمريكية صامته إزاء رد مصر على المحاولات الإيرانية مما زاد من المخاوف العربية بشأن المنهج الأمريكي. فحلفاء واشنطن من العرب ينظرون إلى هذا على الأرجح على أنه فرصة ضائعة لحشد الدعم فى أوروبا والصين وروسيا من أجل سياسة أكثر حزماً تجاه طهران⁽²⁰⁾.

- الموقف من حماس:

أما بالنسبة للقضية الثانية، الموقف المصري من حركة المقاومة الإسلامية حماس، فقد كانت هناك مخاوف مشتركة جمعت القاهرة وواشنطن بشأن المنظمة الفلسطينية الإسلامية. فقد ذكرت إدارة أوباما أنها تريد استئناف مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وهو الهدف الذى يعوق تحقيقه سيطرة حماس على قطاع غزة⁽²¹⁾. ومن جانبها، رأت القاهرة أن وجود حماس المدعومة إيرانياً على حدودها يمثل تهديداً خطيراً ليس فقط لعملية السلام ولكن أيضاً لاستقرار فى مصر.

- الموقف المصري من قضايا اخرى كثيرة، من بينها الموقف من قضية دارفور⁽²²⁾، وكذلك موقفها من التعامل العربي مع الوضع فى العراق، فضلا عن قضية جنوب السودان والعلاقات الامريكية السودانية.. الخ.

المبحث الثالث: مجالات التعاون المصرية - الامريكية:

شهدت العلاقات المصرية - الأمريكية تطوراً كبيراً خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، لاسيما بعد عهد السادات ومع تولي الرئيس حسني مبارك للرئاسة المصرية، من خلال التعاون فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث عملت دبلوماسية الدولتين على إيجاد أطار مؤسسي يتسم بصفة الاستمرارية وهو ما اطلق عليه الحوار

الإستراتيجي، لتحقيق التفاهم بين البلدين بمعزل عن التفاصيل اليومية لإدارة العلاقات المصرية الأمريكية.

وقد أفضى هذا التعاون اشكالا متعددة، طغت على العلاقة بين الطرفين، وكما يأتي:

1- الحوار والعلاقات السياسية:

جرت أول محاولة في هذا المجال في عامي 1988 و1989 بعقد جلستين في القاهرة وواشنطن للتداول حول القضايا السياسية الدولية والإقليمية على مستوى الخبراء من الجانبين، غير أن هذا الحوار توقف بعد أحداث اب 1990. وفي تموز 1998 تم إحياء فكرة الحوار الإستراتيجي بين الدولتين في أول جولة للحوار في واشنطن، ثم عقدت الجولة الثانية في القاهرة في كانون الاول 1998، تلتها الجولة الثالثة في شباط عام 1999 بواشنطن.

ومع بداية الألفية الثالثة اكتسب الحوار بين مصر والولايات المتحدة أبعاداً على درجة كبيرة من الأهمية، لخطورة تطور الأوضاع في المنطقة وضرورة وضع قاعدة للمصالح المشتركة من خلال لقاءات وتشاورات مستمرة بين البلدين، وعدم الاكتفاء بلقاء واحد كل عام، نظم هذه اللقاءات وزيراً خارجية البلدين، حيث تم التوصل إلى الاتفاق بشأن النقاط التالية⁽²³⁾:
- الإسهام الفاعل في إرساء تسوية مقبولة للقضية الفلسطينية تراعي حقوق ومطالب أطراف النزاع.

- التوصل إلى السلام في السودان بدون الإخلال بوحدة السودان كدولة.

- زيادة المساعدات الإضافية الأمريكية لمصر، لمواجهة خسائر الحرب على العراق، وكذلك الخسائر التي نجمت بعد أحداث 11 ايلول 2001.

- بدء المفاوضات الرسمية بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، بعد تحقيق تقدم في العلاقات التجارية في إطار اتفاقية التجارة والاستثمار.

وقد حرصت مصر والولايات المتحدة معا على تحديد ثلاثة أهداف كبرى لتعاونهما وهي: السلام والاستقرار الإقليمي، التصدي للإرهاب، الإصلاح الاقتصادي. كما قررت الدولتان مجالات العمل المشترك وهي:

- التحالف الإستراتيجي **Strategical Alliance** بما يعنيه من تعاون عسكري وتدريب ومناورات مشتركة وبرامج تسليح وتصنيع عسكري ومحاربة الإرهاب.

- الالتزام بالسلام **Commitment to Peace** بما يعنيه من تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي على جميع المسارات وتحقيق الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي.

- تنفيذ برنامج وطني مصري للإصلاح الاقتصادي **Pursuit of Economical Reform** بما يعنيه من مساعدات اقتصادية أمريكية، ومن خلال المؤسسات الدولية، ووضع برنامج لعلاج خلل الموازين الخارجية والمديونية وعجز الميزانية، وتحديث البنية التحتية، وتحقيق معدل تنمية يزيد عن معدل الزيادة السكانية، وتعظيم دور القطاع الخاص وضمان الاستثمار الوطني والأجنبي.

على ان النتائج اوضحت وبعد مرور سنوات كثيرة على بدء الحوار، انه لم يحقق لمصر النتائج المرجوة، لاسيما فيما يتعلق بمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الجانب المصري، وما اقدم الحكومة المصرية عام 2004 على بيع الاصول القومية المصرية لصالح القطاع الخاص بهدف سداد ديون الحكومة المحلية التي بلغت 40 مليار دولار، الا دليل على تراجع الاقتصاد المصري الذي استمر وحتى نهاية عهد مبارك يعاني من اختلالات عديدة⁽²⁴⁾.

2- التعاون العسكري:

بدأت العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1976، وما لبثت هذه العلاقات أن تطورت حتى أصبحت مصر تحتل المركز الثاني في قائمة الدول التي تتلقى معونات عسكرية أمريكية بعد التوصل إلى اتفاق بين البلدين، يتم بمقتضاه تنفيذ خطة تطوير القوات المسلحة المصرية، والذي أصبحت مصر بموجبه من بين الدول التي تستطيع

الحصول على قروض أمريكية لشراء سلاح أمريكي وهي القروض المعروفة باسم قروض المبيعات العسكرية الأجنبية⁽²⁵⁾.

وقد أخذ التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة صور عدة تمثلت في مبيعات السلاح، ونقل التكنولوجيا العسكرية، والمناورات والتدريبات العسكرية المشتركة. وتأتي معظم مبيعات السلاح من خلال المعونات العسكرية السنوية والتي تبلغ نحو 1.2 مليار دولار، كما شمل التعاون العسكري أيضاً تصنيع وتجميع بعض الأسلحة الأمريكية في مصر. واستمراراً لهذه العلاقات، بدأت منذ عام 1994 المناورات العسكرية الأمريكية المشتركة المعروفة باسم "النجم الساطع" حيث جرت أكثر من مناورة شاركت فيها قوات عسكرية من الجانبين، استهدفت التدريب على العمليات الهجومية والدفاعية الليلية والنهارية، وتدريب القوات الأمريكية على العمليات القتالية في الظروف الصحراوية في الشرق الأوسط⁽²⁶⁾.

3- التعاون الاقتصادي:

مثل البعد الاقتصادي جانباً هاماً في العلاقات بين البلدين، واخذت العلاقات في هذا الصدد عدة أشكال مثل المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر واتفاقية الشراكة من أجل صياغة إطار التعاون وفقاً لمفهوم جديد يقوم على استبدال المعونة الاقتصادية بتدعيم محاور التعاون الاقتصادي "التجارية والاستثمارية والتكنولوجية".

ويمكن رصد التطور التاريخي للتعاون الاقتصادي المصري الأمريكي في ضوء ما يأتي⁽²⁷⁾:

أ- ترجع بداية المساعدات الأمريكية لمصر إلى أوائل سنوات ثورة 23 تموز عام 1952 وبالتحديد عقب صدور القانون الأمريكي العام للمعونة رقم 480 لسنة 1953 والذي تم إقراره بدافع المحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى أن قامت الولايات المتحدة في أواخر عام 1956 بتجميد المعونة وسحب عرضها لتمويل مشروع السد العالي لعقد مصر صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا.

ب- في عام 1962 وافق الرئيس الأمريكي كيندي على طلب الرئيس عبدالناصر بتقديم مساعدات اقتصادية أمريكية لمصر من أجل تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ت- في عام 1974 ومع عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة طلب الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون من الكونغرس اعتماد مبلغ 250 مليون دولار كمعونة اقتصادية لمصر توزع بين تطهير قناة السويس وتعمير مدن القناة وأيضاً لشراء المنتجات الغذائية والصناعية.

ث- في عام 1975 وبعد فض الاشتباك الثاني بين القوات المصرية والإسرائيلية، تم إدراج مصر في برنامج المساعدات الأمريكية الخارجية، وتم التأكيد على الالتزام الأمريكي لتقديم المساعدات الأمريكية لمصر مع توقيع مصر وإسرائيل على معاهدة سلام بينهما عام 1979 ، حيث تعهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بتقديم ما قيمته مليار دولار سنوياً كمساعدة اقتصادية لمصر (28).

ج- في كانون الثاني 1988 وخلال زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة، وافقت الإدارة الأمريكية على تعديل نظام تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر لتحصل عليها نقداً (29).

ح- في ايلول عام 1994 وأثناء زيارة آل غور نائب الرئيس الأمريكي لمصر لحضور مؤتمر السكان تم التوقيع على مشروع اتفاقية الشراكة من أجل النمو الاقتصادي والتنمية، حيث تم تشكيل ثلاث لجان تتولي تنفيذ اتفاق المشاركة بين البلدين وهي: اللجنة المشتركة للتنمية الاقتصادية، المجلس المشترك للعلم والتكنولوجيا، المجلس الرئاسي المصري الأمريكي، بالإضافة إلى عدد من اللجان الفرعية في مجالات البيئة والتعليم والتجارة والتكنولوجيا.

خ- في 1995/3/20 وقع الرئيس مبارك ونائب الرئيس الأمريكي ثلاث اتفاقيات بين مصر والولايات المتحدة في إطار التعاون التكنولوجي والثقافي والاقتصادي بين البلدين.

الاتفاقية الأولى: تتعلق بالتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا.

الاتفاقية الثانية: تتعلق بالتعاون الاقتصادي.

الاتفاقية الثالثة: تتعلق بالتعاون في مجال البيئة.

د- في 2001/1/29 تم مد العمل باتفاقية المشاركة المصرية . الأمريكية للنمو الاقتصادي والتنمية، والتي تم التوقيع عليها في آذار 1995 لمدة خمس سنوات أخرى.

ذ- اتفاق منطقة التجارة الحرة: ومع بداية الألفية الجديدة بدأت خطوات المفاوضات التمهيديّة مع الجانب الأمريكي لتحويل اتفاق الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق منطقة تجارة حرة، الأمر الذي من شأنه نفاذ جميع الصادرات المصرية إلى أسواق جديدة بالولايات المتحدة بدون جمارك. وقد أقامت مصر حواراً مكثفاً مع الولايات المتحدة للتوصل لهذه الاتفاقية، حيث سعت جاهدة لتوفير عدد من الشروط والإمكانات لاقتصادها⁽³⁰⁾، حيث تم توقيع اتفاقية إطار تجارة حرة تمهيداً لتوقيع اتفاقية تجارة حرة شاملة مع الجانب الأمريكي.

ر- اتفاقية الكويز: وقعت مصر في 14 كانون الاول 2004 بروتوكولاً في إطار ما يُعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة QIZ مع الولايات المتحدة وإسرائيل، يستهدف فتح أبواب جديدة للصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى السوق الأمريكية . التي تستوعب 40% من حجم الاستهلاك العالمي دون جمارك أو حصص محددة شريطة ألا يتجاوز المكون الإسرائيلي فيها 11.7%.. وتقول مصر أن البروتوكول يواكب الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل وتشجيع الصادرات، كما من شأنه أن يسهم في دفع جهود السلام العادل والشامل بالمنطقة. علاوة على أن البروتوكول يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية⁽³¹⁾ للاستفادة من الاتفاقيات التفضيلية التي تتمتع بها مصر سواء مع الاتحاد الأوروبي أو المنطقة العربية، إضافة إلى أن البروتوكول يُعد خطوة أولى نحو إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة على غرار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

ونتيجة للتعاون المشار اليه، فقد احتلت مصر المرتبة رقم 44 كشريك تجاري للولايات المتحدة عام 2006. في حين أن الولايات المتحدة احتلت مرتبة الشريك التجاري

الثاني لمصر بعد الاتحاد الأوروبي للعام ذاته⁽³²⁾. كما وبلغت الصادرات المصرية للولايات المتحدة خلال الفترة من يناير الى أكتوبر 2008 ملياراً و882 مليون دولار، منها حوالي 731 مليون دولار ملابس ومنسوجات من المناطق الصناعية المتخصصة للتصدير إلى السوق الأميركية (الكويز) بنسبة زيادة 15 % عن الفترة نفسها من عام 2007⁽³³⁾.

وأكدت الإحصاءات الأميركية زيادة حجم التجارة بين مصر وأميركا خلال النصف الأول من عام 2008، مقارنة بنفس الفترة من عام 2007، حيث بلغ حجم التجارة نحو 4007 ملايين دولار خلال النصف الأول من عام 2008 مقابل 3698 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام 2007، وبنسبة ارتفاع بلغت 8.4%⁽³⁴⁾.

لقد اجرت ادارة الرئيس اوباما مفاوضات مع عدد من بلدان الشرق الاوسط بما فيها مصر، من اجل التوصل لاتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة عبر خطة امريكية هدفها الوصول الى اتفاقية شاملة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكامل منطقة الشرق الاوسط، وهي خطة وضعت اجندتها ادارة الرئيس السابق بوش الابن وتقوم على عقد اتفاقيات ثنائية على ان يتم دمج هذه الاتفاقيات في اطار اتفاقية اقليمية متكاملة للتجارة الحرة⁽³⁵⁾.

4- التعاون في مجال مواجهة الجماعات المسلحة:

وشمل هذا النوع من التعاون المجالين العسكري والمدني تحت بند التعاون الاستخباري. وركز هذا النشاط على مواجهة تحركات الجماعات المسلحة، او الجماعات التي تدرجها واشنطن تحت مسمى (الجماعات الارهابية)⁽³⁶⁾. والواقع ان كلا الطرفين له مصلحة في هذا التعاون، فالولايات المتحدة ارادت من مصر ان تعاونها في رصد تحركات عناصر حركة حماس لاسيما على الحدود المصرية مع قطاع غزة، عبر رصد - حركة الانفاق وجماعات تهريب السلاح... الخ. اما مصر وعبر هذا التعاون، فانها ضيقت على نشاط حركة الاخوان المسلمين، بحجة مساعدتها للحركات الاسلامية، وهي بذلك استخدمت التعاون وسيلة لضرب الحركات الاسلامية، بما خدم مصلحة النظام المصري في الاستمرار حتى سقوطه عام 2011⁽³⁷⁾.

وفي هذا الصدد، أشارت تقارير الى سعي منظمات تابعة للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في منتصف العام 2008 إلى دفع الكونغرس الأمريكي للضغط على مصر من أجل مزيد من التعاون الاستخباراتي في سيناء وعلى الحدود مع قطاع غزة للحد من تدفق الأسلحة إلى القطاع عبر الحدود المصرية. كما أشارت التقارير إلى ضغوط قام بها اللوبي الصهيوني في واشنطن من أجل الإسراع بإرسال مهندسين أمريكيين تابعين لسلح المهندسين الأمريكي ومعدات يتحكم فيها عن بعد لإغلاق حوالي 40 نفقاً بين مصر وقطاع غزة. وفي إطار استمرار الضغط على مصر، فقد تقدم مركز أبحاث مرتبط باللوبي الصهيوني إلى اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط، التابعة للجنة العلاقات الخارجية الأمريكية، بوثيقة زعم فيها إن إسرائيل تمكنت من الحصول على معلومات استخباراتية تفيد بتورط 250 مصرياً، معظمهم من سيناء، في عمليات تهريب أسلحة ومتفجرات ومسلحين إلى قطاع غزة. ويشار في هذا الصدد الى ان الوثيقة ذاتها قد دعت اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في الكونغرس، إلى الدفع باتجاه المزيد من التعاون الاستخباراتي بين مصر وإسرائيل، وفي حال تعذر ذلك إنشاء لجنة ثلاثية تضم مصر وإسرائيل، بالإضافة إلى الولايات المتحدة لتسهيل التعاون الاستراتيجي⁽³⁸⁾. كما واقترحت الوثيقة: "أن صيغة ثلاثية الأطراف يمكن أن تضيف إلى، ولا تستعيز عن، التشاورات الثنائية المصرية الإسرائيلية التي يترأسها رئيس جهاز الاستخبارات المصرية عمر سليمان ومستشار وزير الدفاع الإسرائيلي. وحثت الوثيقة على زيادة المساعدات الاستخباراتية الأمريكية لمصر خصوصاً في سيناء بزعم مكافحة تنظيم "القاعدة"⁽³⁹⁾، قائلة: "يجب أن تزيد المساعدات التي تقودها الولايات المتحدة لتشمل الاستخبارات كذلك، وخصوصاً إذا كانت المشكلة عريضة مثل سيناء والفضاء البحري البعيد عن الحدود. ان هذا قد يساعد ضد مجهودات القاعدة، كما حدث في الماضي وتم استهداف منتجات مصرية في سيناء"⁽⁴⁰⁾.

اما مصر فانه ردت على هذه الدعاوى بتوجيه التهم الى اسرائيل بغية الضغط وافساد العلاقات المصرية الامريكية، كما ان اسرائيل وكما قالت مصر لم تستطع نفسها من اغلاق الانفاق رغم كثرة قواتها في المنطقة⁽⁴¹⁾.

5- التعاون في المجالات الأخرى:

وشمل ذلك التعاون في المجالات العلمية والثقافية والتكنولوجية. وتعود بدايات هذا التعاون الى الاتفاق الثقافي الموقع بين البلدين في القاهرة بتاريخ 1962/5/21. وقد تلتها اتفاقات عديدة يمكن رصدها بالاتي⁽⁴²⁾:

أ- الموافقة على الكتاب المتبادل لتمويل برامج التبادل العلمي بين البلدين الموقع في القاهرة بتاريخ 1967/1/5 .

ب- توقيع بروتوكول بين جمهورية مصر العربية ومركز البحوث الأمريكية في القاهرة بتاريخ 1974/7/5 .

ت- توقيع بروتوكول حول وضع وتنظيم الجامعة الأمريكية في القاهرة بتاريخ 1975/11/13.

ث- في أيلول عام 1994 وأثناء زيارة نائب الأمريكي "آل غور" لمصر لحضور مؤتمر السكان وخلال لقائه بالرئيس مبارك تم الاتفاق على دعم التعاون التكنولوجي وعمل لجنة رئيسية تقوم بالإشراف على المفاوضات الخاصة بالاتفاقية العلمية والتكنولوجية بين البلدين.

ج- في 1994/9/14 وقع وزير الدولة لمجلس الوزراء لشؤون التعاون الدولي يوسف بطرس غالي والسفير الأمريكي بالقاهرة ادوارد ووكر اتفاقية بمنح لا ترد في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية.

ح- في 1995/3/20 وقع الرئيس مبارك ونائب الرئيس الأمريكي اتفاقية تتعلق بالتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا تكون سارية المفعول لمدة خمسة أعوام.

خ- في نيسان عام 1995 أجرى الرئيس المصري حسني مبارك خلال زيارته لواشنطن مباحثات مع وزيرى الخزانة والتجارة الأمريكيين بخصوص تنفيذ اتفاقيات الشراكة التكنولوجية بين البلدين، والتي بدأ تنفيذها فعلياً في 25 آب 1995.

د- توقيع بروتوكول حول الوضع القانوني وأنشطة مركز البحوث الأمريكي بمصر في القاهرة بتاريخ 2000/2/17 .

ذ- كما تم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي بين الجامعات المصرية ونظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها:-

1- بين جامعة الزقازيق وجامعة تكساس والتي وافق عليها مجلس جامعة الزقازيق في 2002./6/16

2- بين جامعة المنوفية وجامعة أريزونا والتي وافق عليها مجلس جامعة المنوفية في 2002/6/23.

ر- توقيع اتفاقية التعاون الأكاديمي بين المكتب الثقافي والتعليمي المصري بواشنطن وكلية الهندسة والعلوم التطبيقية جامعة جورج واشنطن في 2002/3/20.

ز- توقيع اتفاق للتعاون التعليمي والتكنولوجي بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة بتاريخ 1995/3/22، وتم تجديد العمل به بتاريخ 2001/1/29. وتم تجديده مرة أخرى خلال الفترة من 2006/5/11 حتى 2006/8/27⁽⁴³⁾.

س- وقعت وزيرة التعاون الدولي المصرية مع الجانب الامريكى على التعديل الرابع لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجي للتعليم الاساسي بمبلغ 84.7 مليون دولار، لتطوير مناهج التعليم في عدة محافظات مصرية⁽⁴⁴⁾.

كما وشهدت العلاقات الثقافية بين البلدين تطوراً ملحوظاً وكان أهمها ما يلي:

- افتتاح المركز الثقافي الأمريكي في مدينة الإسكندرية عام 1970 .

. إقامة معارض للآثار المصرية الفرعونية في المدن الأمريكية الكبرى ومن أمثلة ذلك معرض توت عنخ آمون ومعرض رمسيس الثاني.

. في حزيران 1980 بدأ برنامج "منح السلام" بين مصر والولايات المتحدة في شكل تعاقد بين وزارة التعليم المصرية والهيئة الأمريكية للتنمية الدولية.

. في 23 أيلول 1994، وقع اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري عقداً مع التلفزيون الأمريكي قضي بأن تستقبل الولايات المتحدة بث 12 ساعة من إرسال القناة الفضائية المصرية يومياً لمدة 3 سنوات، حيث بدأ الاستقبال الفعلي للبث في الولايات المتحدة في بداية عام 1995.

هذا التعاون وجدت فيه الحكومة المصرية امراً رافداً لدعم الحركة العلمية والتقدم التكنولوجي في مصر، كما ان الولايات المتحدة ومن خلال هذا النوع من التعاون استطاعت الكشف وعن قرب عن الكفاءات العلمية المصرية التي من الممكن ان تستقطبها داخل الولايات المتحدة مما رفدها بعناصر علمية جاهزة ومدربة بدون ثمن مدفوع مسبقاً.

5- المعونة الامريكية لمصر:

عدت - ولا تزال - المعونة الامريكية بمثابة مبلغ ثابت سنوياً تتلقاه مصر من الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، حيث أعلن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جيمي كارتر تقديم معونة اقتصادية وأخرى عسكرية سنوية لكل من مصر وإسرائيل، تحولت منذ عام 1982 إلى منح لا ترد بواقع 3 مليارات دولار لإسرائيل، و2.1 مليار دولار لمصر، منها 815 مليون دولار معونة اقتصادية، و1.3 مليار دولار معونة عسكرية⁽⁴⁵⁾. وقد مثلت المعونات الأمريكية لمصر طيلة تلك المدة 57 % من إجمالي ما حصلت عليه من معونات ومنح دولية، سواء من الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرهما من الدول، كما أن مبلغ المعونة لم يتجاوز 2% من إجمالي الدخل القومي المصري وفق وزارة التعاون الدولي المصرية.

وبينت دراسة نشرت في دورية واشنطن ريبورت في مايس 2006 قدمها مكتب "محاسبة الإنفاق الحكومي" التابع للكونغرس بشأن طبيعة وكيفية صرف مصر للمعونة، أن المساعدات الأمريكية لمصر "تساعد في تعزيز الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة". وأوضحت الدراسة أن المصالح الأمريكية التي تم خدمتها نتيجة تقديم مساعدات لمصر شملت أوجهاً عديدة من بينها⁽⁴⁶⁾:

- سماح مصر للطائرات العسكرية الأمريكية باستخدام أجوائها العسكرية، ومنحها تصاريح على وجه السرعة لـ 861 بارجة حربية أمريكية لعبور قناة السويس خلال الفترة من 2001 إلى 2005، وتوفيرها الحماية الأمنية اللازمة لعبور تلك البوارج.

-قيام مصر بتدريب 250 عنصراً في الشرطة العراقية، و 25 دبلوماسياً عراقياً خلال عام 2004.

-أقامت مصر مستشفى عسكري، وأرسلت أطباء إلى قاعدة باغرام العسكرية في أفغانستان بين عامي 2003 و 2005، حيث تلقى أكثر من 100 ألف مصاب الرعاية الصحية.

كذلك أوضحت الدراسة كيفية انفاق المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر في شراء معدات عسكرية بالأرقام، إذ قدمت الولايات المتحدة لمصر حوالي 7.3 مليار دولار بين عامي 1999 و 2005 في إطار برنامج مساعدات التمويل العسكري الأجنبي، وأن مصر أنفقت خلال نفس الفترة حوالي نصف المبلغ، أي 3.8 مليار دولار لشراء معدات عسكرية ثقيلة.

والواقع ان المعونة الامريكية استغلت سياسيا للضغط على الحكومة المصرية، ومن هنا يأتي الطرح الامريكي بتخفيض المعونة بحجة القلق فيما اذا كانت المعونات ستسهم في تطور الوضع الديموقراطي في مصر. وقد خفضت الولايات المتحدة المعونات الاقتصادية من 815 مليون دولار في عام 1998 إلى 407.5 مليون دولار في عام 2009، اي بحدود النصف تقريبا، بينما استمرت المعونات العسكرية ثابتة عند مستوى 1.3 مليار دولار سنوياً، وإن كانت هناك اقتراحات متواترة بتخفيضها أو تحويلها إلى معونات اقتصادية.

المبحث الرابع: خيارات السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد تولي اوباما رئاسة الولايات المتحدة عام 2009:

بعد ان تولى باراك اوباما رئاسة الولايات المتحدة، واجهته من بين قضايا متعددة قضية التعامل مع مصر، وكانت الاخيرة اول دولة زارها اوباما والقى فيها خطابه الشهير الذي اشار فيه الى دعمه لمطالب التغيير الديموقراطي في المنطقة العربية.

وبخصوص التعامل مع مصر، كانت هناك ثلاث أطروحات مختلفة لشكل العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة القادمة لإدارة أوباما،

أولها: العودة إلى الاستقرار في العلاقات من خلال دعم النظام المصري وهو ما أثبت نجاحه على مدار 30 عاماً بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة.

وثانيها: دعم برنامج الديمقراطية والإصلاح في مصر بما يتوافق مع الرغبة الأمريكية، وهو ما جربته إدارة جورج بوش لكنها أخطأت كثيراً في التنفيذ، وهو ما يعني أن إدارة أوباما إذا تبنت هذه السياسة فعليها أن تتصرف بذكاء أكبر حيال تنفيذها. وهذه الأطروحة تحمل في طياتها التصادم بين الجانبين مما سيؤثر في شكل العلاقات مستقبلاً.

أما ثالثها: فهي إعادة تقييم العلاقات مع مصر على أساس أن الأوضاع تغيرت ولا توجد مشروعات مشتركة بين البلدين بما يعني أن واشنطن عليها التراجع عن العلاقات الاستراتيجية السابقة والتعامل مع مصر مثل باقي الدول في العالم، دون أن تكون مصر ثاني أكبر دولة تحصل على مساعدات أمريكية. وهي أطروحة من الصعب تبنيها لا سيما من الجانب الأمريكي الذي سيبقى بحاجة للدور المصري لعقود قادمة.

ومنذ بداية آخر زيارة للرئيس حسنى مبارك في شهر آب العام 2009 لواشنطن، فإن الصحف الأمريكية شهدت «حرب مقالات شرسة» ما بين مؤيد ومعارض لاستقبال الرئيس مبارك في البيت الأبيض. وأكثر هذه المعارك سخونة شهدتها صفحات الـ«واشنطن بوست»، ففي الوقت الذي انتقدت فيه عودة أوباما إلى سياسة «احتضان المستبدين العرب»، اعتبرت الصحيفة أن زيارة مبارك للبيت الأبيض للمرة الأولى منذ خمس سنوات تمثل عودة من قبل فريق أوباما إلى السياسة التي طالما تبرأ منها الرئيس السابق جورج بوش". وقالت " إن فريق أوباما الواقعي يتحجج بأن الولايات المتحدة في حاجة لمساعدة مبارك في احتواء حزب الله وحماس الموالين لإيران، ولكنهم لن يستمروا على هذا الرأي طويلاً، وسوف يخيب أملهم مثل الذين سبقوهم حين يعلمون التفاوت الواضح بين كلمات مبارك وأفعاله".

بالمقابل رد الدكتور عبدالمنعم سعيد في الواشنطن بوست بمقالة بعنوان «شراكة مصر الضرورية» دعا فيها لعلاقات أقوى بين واشنطن والقاهرة، وأكد أهمية العلاقات الاستراتيجية،

والدور المصري في حل الصراع العربي الإسرائيلي، وحذر من فوضى منطقة الشرق الأوسط. كما اعتبر قمة مبارك أوباما فرصة كبيرة " لإظهار أهمية الملفات والمصالح المتبادلة التي ركزت لفترة طويلة على ملفين، الأول هو حالة السلام مع إسرائيل والتقدم نحو الديمقراطية".

بيد ان ادارة الرئيس اوباما وجدت نفسها مضطرة للقبول بصوت الثورة المصرية التي قادها الشباب، وتركت نظام مبارك يسقط ويقام محله نظام جديد. بل وتحدث الكثيرون عن ان الولايات المتحدة تخلت عن نظام الرئيس حسني مبارك لانه اصبح غير قادر على تلبية المصالح الامريكية كما كان سابقاً، فضلا عن ان دعم الولايات المتحدة للتحويلات الديمقراطية في المنطقة وضع موضع الاختبار، فهي اما تتخلى عن حليفها وتدعم الثوار المطالبين بالديموقراطية، او تدعم حليفها وتتخلى عن الثوار وعندها سيتضح زيف ادعاءاتها. وكانت النتيجة ان تخلت عن حسني مبارك لتطوي بذلك فصولا طويلة من العلاقات التعاونية والتحالف الوثيق بينهما.

الخاتمة

عكست توجهات ادارة الرئيس بوش الابن السلبية نحو مصر، انحسار التعاون في العلاقات المصرية - الأمريكية، وتضاؤل أهمية تلك العلاقات من وجهة النظر الأمريكية، بعد أن كانت تمثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية بالمنطقة. ورغم أن مصر ظلت هي المستلم الرئيس للمساعدات الأمريكية للسنوات الثلاثين الماضية، إلا أن القيمة الحقيقية لتلك المساعدات الأمريكية بدأت تتضاءل سنويا بسبب النمو الاقتصادي، وتحويلات المصريين العاملين في الدول الخليجية، وكذا الانتقادات الشديدة التي كانت توجهها الغالبية من الشعب المصري للمعونة الأمريكية. هذا الامر فسره البروفسور شبلي تلحمي الأستاذ بجامعة ميريلاند الأمريكية بقوله "إن العلاقة بين مصر وأمريكا بدأت تضعف بسبب علاقة المصالح التي كانت تربط البلدين، فمصر لم تعد الوسيط الإستراتيجي في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، كما لم تعد البوابة اللوجيستية بالنسبة للقوات الأمريكية في الخليج". ذلك فضلا عن ان المساعدات الأمريكية لم تعد ضرورية لمصر كما كانت في الماضي، والسبب قدرة مصر على

تدبير العملات الأجنبية من خلال تدفق الاستثمارات الخليجية في شراء العقارات والبنوك المصرية، بالإضافة لاستثماراتهم في الغاز، والتنقيب عن النفط في مصر.

وبغض النظر عن مواقف عابرة، فإنه خلال العقود الثلاثة الماضية لم تشهد العلاقات المصرية - الأمريكية سوى كبوتين كبيرتين، واحدة تم تجاوزها بعد فترة غير طويلة، أى واقعة السفينة (أكيلى لاورو) التي اختطفها مجموعة فدائية فلسطينية وقتلت احد الرهائن وكان امريكياً بعد ان رست السفينة في مصر، ووقائع الحادثة جرت فى عصر رونالد ريغان، والثانية استغرقت خمس سنوات، وهى تلك التى اصطنعتها ادارة الرئيس جورج بوش الابن بدءاً من عام 2004 حتى غادر موقعه فى 20 كانون الثاني 2009.

بيد انه ومع تولي باراك اوباما لرئاسة الولايات المتحدة عام 2009، برزت تطورات استشف السياسيون منها تحسناً ربما سيطراً على العلاقات المصرية - الامريكية، ومن امثال ذلك، السيناتور الديموقراطي الأمريكي جوزيف ليبرمان اكد على أن العلاقات المصرية الأمريكية تمر بأحد أحسن فتراتها قائلاً "أن لدينا حالياً مصالح واهتمامات مشتركة خاصة فى ظل الصدام الحالى بين تيارى المعتدلين والمتشددين فى المنطقة". كما وصف ليبرمان العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر بأنها علاقة صداقة قديمة وهى كأي علاقة صداقة تمر أحيانا بفترات جيدة وأخرى غير ذلك.

ان اختيار الرئيس اوباما لمصر لتكون منطلقا لاول خطاب يلقيه في بلد عربي متوجها به نحو المسلمين، وكذلك الاستقبال الذي حظى به الرئيس حسني مبارك في زيارته للولايات المتحدة شهر آب 2009، كلها دلالات على ان العلاقات المصرية الامريكية تستمر في دورتها الزمنية، متجهة لتعاون جديد بين الولايات المتحدة ونظام الرئيس حسني مبارك، وربما هو ما تصوره الرئيس المصري نفسه. بيد ان اندلاع الثورة المصرية عكس كل التكهانات وقلب الطاولة على الرئيس المصري، فلم تنفع علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة في استمراره على كرسي الرئاسة، وتخلت عنه الولايات المتحدة كما تخلت عن حلفائها قبله وابرزهم شاه ايران، بل انها ركبت قطار التغييرات الجديدة في مصر ودعمت الاسلاميين في الوصول للسلطة خلفا للرئيس مبارك.

قائمة الهوامش

- 1 - المعلومات التاريخية مأخوذة عن موقع المعرفة الإلكتروني: <http://www.marefa.org/index.php>
 - 2 - المصدر نفسه.
 - 3 - سلوى شعراوي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص ص 58-59.
 - 4 - سعيد عكاشة، موقف الولايات المتحدة من دول الطوق العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، 2002، ص ص 67-68.
 - 5 - ثمة حجة تكررت كثيراً في المقالات الأمريكية في تلك المدة، فحواها ان مصر وطوال ربع قرن منذ توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل تلقت معونات من الولايات المتحدة بلغت ملياري دولار سنوياً في المتوسط، وها هي السلطة المصرية تنتكر للقيم الأمريكية في تعاملها مع مواطن مصري وهو ايضاً مواطن امريكي. لتحليل اعمق حول الربط الثلاثي هذا انظر: محمد سيد احمد، حول العلاقات المصرية الأمريكية، صحيفة الاهرام القاهرية، العدد 41828، 14 حزيران 2001.
 - 6 - جانيس ج تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006، ص 193.
 - 7 - عبد الله كمال، إعادة بناء العلاقات المصرية الأمريكية:
- <http://www.iraq4allnews.dk/new/ShowNews.php?cat=25&>
- 8 - احمد ابراهيم محمود، مصر والصراع العربي الاسرائيلي، صحيفة الاهرام المصرية، العدد 41948، 2001/10/12.
 - 9 - ويلاحظ ان الدور المصري في عملية السلام يعد رائداً، وذلك بحكم ان مصر اول من وقع اتفاقية سلام مع اسرائيل في عهد الرئيس الراحل انور السادات. حول هذه المعاهدة انظر: حسن نافعة، مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص ص 163-184.
 - 10 - انظر الموقع الرسمي للحكومة المصرية :
- <http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/USA/EgyUSA/041004010000000001.htm>
- 11 - حول تجربة الاصلاح السياسي في مصر انظر: ماهر عبد العال الضبيح، الاصلاح السياسي في المجتمع المصري، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 4، 2006، ص ص 18-32.
 - 12 - عمرو عبد الكريم، مستقبل العلاقات المصرية بين التأييد والتوريث،

<http://almoslim.net/node/85813>

¹³ - حول تطور التجربة الديمقراطية في مصر انظر: ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 205 وما بعدها. وحول تقييم التجربة انظر: خليل العناني، محنة الديمقراطية في مصر، صحيفة الحياة، العدد 15578، 2005/11/26.

¹⁴ - عبدالعظيم حماد و محمد المنشاوي، واشنطن تعرب عن قلقها من أوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية في مصر، 19 آب 2009، <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=95020>

¹⁵ - وقد وضع جمال مبارك أولى خطواته الحقيقية نحو الرئاسة بعد مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم لعام 2006، عندما رقي لمنصب الامين العام المساعد بدلا من كمال الشاذلي الذي نقل الى منصب شرفي وهو منصب نائب الامين العام للحزب (مبارك) . محمد صلاح، تغييرات في الحزب الحاكم في مصر، صحيفة الحياة، العدد 15643، 2006/2/1.

¹⁶ - نسبت صحيفة الفايننشال تايمز الى عمرو الشبكي من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القول "منذ أيام محمد علي والمصريون يعرفون دائما من سيكون الحاكم المقبل، فخلال العهد الملكي كان هناك ولي العهد وأثناء الجمهورية كان هناك نائب الرئيس". انظر: مبارك وتوريث الرئاسة في مصر،

http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2009/08/090818_wb_press.shtml

¹⁷ - حول قضية توريث الحكم في مصر انظر: وحيد عبد المجيد، كيف صنعت قضية توريث الحكم في مصر، صحيفة الحياة، العدد 14899، 12004/11؛ محمد عبد الحكم دياب، مخطط التوريث في مصر كان حقيقة ولم يكن وهما، صحيفة القدس العربي، العدد 4551، 2004/1/11.

وقد عد جمال مبارك واحداً من بين ابرز ست شخصيات فاعلة في العلاقات الامريكية - المصرية لاسيما في المراحل الاخيرة قبل انتهاء حكم الرئيس مبارك، والخمسة الباقون هم جلال الزوربا رئيس مجلس الاعمال المصري الامريكي، ومحمد كمال امين التثقيف في الحزب الوطني الديمقراطي. اما على الجانب الامريكي فهناك نائب الرئيس الامريكي جوزيف بايدن، وديفيد اوبي رئيس لجنة الاعتمادات في مجلس النواب الممسك بتلابيب المعونة الامريكية، ويصنف من اعداء مصر، وهناك ايضا فرانك وولف النائب عن ولاية فرجينيا الذي يحتضن شكاوى اقباط المهجر. لمزيد من التفصيل انظر: صوفيا يوسف، الستة الأكثر تأثيراً في العلاقات المصرية الأمريكية، 30 مايو 2009،

<http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=49172>

¹⁸ - محمد عبد الشفيق عيسى، بعض اشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 18، 2008، ص ص 172-173.

¹⁹ - وهي علاقات استمرت متوترة منذ ذلك الوقت رغم انها تضمنت في اوقات معينة على خطوات للتقارب، ومنها لقاء رئيس الوزراء المصري احمد نظيف مع مبعوث الرئيس الايراني احدي نجاد السيد احمد الموسوي في شهر كانون

الثاني من عام 2006. حول ذلك انظر: محادثات مصرية إيرانية لتحسين العلاقات، صحيفة القدس العربي، العدد 5176، 2006/1/19.

20 - كان هناك من يرى بعكس التوجه السابق المشار اليه، وافترضت هذه الرؤى ان الصالح الوطني المصري يفرض على السياسة الخارجية المصرية ان تعمل على كسب ايران وتحويلها الى رصيد يضيف الى الثقل الاقليمي لمصر. حول امكانيات هذا النهج انظر: باكينام الشرفاوي، العلاقات المصرية الإيرانية، ضمن كتاب: العلاقات المصرية الآسيوية، تحرير محمد السيد سليم وابراهيم عرفات، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2000، ص ص 439-463.

21 - حول علاقة مصر بحركة المقاومة الاسلامية حماس انظر مثلاً: فوزي بروهوم، علاقة حماس بمصر تربطها المصلحة والمصالحة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 10907، 8/ 10/ 2008.

22 - عن هذا الدور وتطوراته انظر: سامي صبري عبد القوي، مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، 2007، ص ص 198-199.

23 - انظر الموقع الرسمي المصري: هيئة الاستعلامات العامة المصرية: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/USA/EgyUSA/041004010000000001.htm>

24 - د. احمد ثابت، بيع الاصول بعد بيع الدولة في مصر، صحيفة القدس العربي، العدد 4549، 8/1/2004.

25 - انظر الموقع الرسمي المصري: هيئة الاستعلامات العامة المصرية: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/USA/EgyUSA/041004010000000001.htm>

26 - سنتحدث عنها بشكل منفصل في موقع اخر.

27 - انظر بالتفصيل الموقع الرسمي المصري: هيئة الاستعلامات العامة المصرية: فقرة التعاون الاقتصادي المصري الامريكي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/USA/EgyUSA/041004010000000001.htm>

ونعتقد هنا ان ايراد التطور التاريخي لهذا التعاون امر مهم وان كان ذلك قبل عهد الرئيس مبارك، اي قبل المدة التاريخية لبحثنا، الا اننا نراه ضرورياً لاستكمال مستلزمات البحث، وهو امر ينطبق على كل تسلسل تاريخي يرد في البحث (للتنويه).

28 - وفي اطار التسويق المصري للاتفاقية، ظهرت كتابات تبرز ما سيعود بالفائدة الاقتصادية على مصر جراء التوقيع عبر ما ستقدمه لها الولايات المتحدة من اموال. انظر: حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ص 163-184.

29 - يشير البعض الى ان هذا النوع من التعاون خلق اعتمادية كبيرة للاقتصاد المصري على الولايات المتحدة. وبخصوص هذه الاعتمادية حتى عام 1991 انظر: زينب عبد العظيم محمد، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة 1981-1991، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص ص 65-127.

30 - ومنها على سبيل المثال تعويم العملة المصرية، وكذلك تحسين سعر صرف الجنيه بعد قيام السلطات المصرية بشن حملة ضد التعاملات غير المشروعة، فضلا عن الجهود المصرية للحصول على دعم المانحين الدوليين. انظر: مصر تعوم العملة، صحيفة بابل العراقية، العدد 3544، 2003/1/30.

31 - ويدخل ضمن مشروع جذب الاستثمارات الاجنبية الاتجاه المصري المتزايد نحو الخصخصة، بما فيه بيع الشركات الحكومية مع استثناء خصخصة خدمات المياه والهاتف الثابت والكهرباء والغاز. انظر: اساليب مرنة في الخصخصة لجذب المستثمرين الى مصر، صحيفة بابل العراقية، العدد 3458، 2002/10/22.

32 - <http://www.marefa.org/index.php>

33 - رشيد وسكوبي يبحثان مستقبل العلاقات الاقتصادية في ظل إدارة أوباما، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11019، 2009 /1 /28.

34 - يختلف الخبير الاقتصادي المصري جواد العناني في طرحه حول ما وصل اليه الاقتصاد المصري بسبب التعاون مع الولايات المتحدة وكذلك اتباع سياسات اقتصادية جديدة مع ما طرحناه في مكان سابق من هذا البحث حول المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري، فيذكر في مقال له بعنوان "مصر وتعميم فوائد النمو" نشرتها صحيفة الحياة بعددها 15662 في 2006/2/20 مانصه "مضى عهد التقلب في سعر الجنيه المصري، وتمت السيطرة على كثير من مصادر الغلاء، وولت ايام احتكار القطاع العام العاجز عن تحريك الاقتصاد واظهار ابداعاته... تشهد مصر حركة بناء واعمار ومصانع كثيرة... ان مصر تشهد فترة انتعاش اقتصادي... لم يعد الاقتصاد المصري يحتفظ بلامح الضعف التي كان يئن منها ايام الاشتراكية".

35 - نادر حبيبي و ايكارت ورتز، العلاقات الاقتصادية الامريكية العربية وادارة اوباما، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للدراسات، دبي، العدد 60، ايلول 2009، ص 81.

36 - وعلى صعيد الجهود المشتركة لمكافحة (الارهاب) قدمت الولايات المتحدة الى مصر 95 مليون دولار بشكل عاجل لدعم ميزانية العام 2001 لمواجهة تأثير هجمات 11 ايلول والحرب ضد الارهاب. انظر: سعيد عكاشة، مصدر سبق ذكره، ص 70.

37 - وفي اطار استغلال السلطات المصرية لاحداث 11 ايلول لضرب الاسلاميين، دعا رئيس الوزراء المصري السابق عاطف عبيد الدول الغربية الى التعلم من تجربة مصر في التعامل مع الاسلاميين بدلاً من انتقاد سجلها في مجال حقوق الانسان طوال العقدين الاخيرين من القرن العشرين. انظر: د. هشام العوظمي، صراع على الشرعية: الاخوان المسلمون ومبارك 1982-2007، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 35-36. كما ان مصر تعد التعاون ضرورياً بحجة مواجهة متشددين يريدون اثاره الفتنة الدينية في مصر عبر هجمات شنت اكثر من مرة على الاقباط المصريين، لا سيما الهجمات في مدينة الاسكندرية، وهو امر يدق ناقوس الخطر داخل مصر، لاسيما واننا اشرفنا في مكان سابق من البحث الى ان واحداً من ابرز ثلاث شخصيات امريكية مؤثرة في العلاقات الامريكية المصرية هو فرانك وولف النائب عن ولاية فرجينيا الذي يحتضن شكاوى اقباط المهجر، اذ قد تستغل هذه القضية كوسيلة ضغط

على الحكومة المصرية. حول ذلك انظر: هجمات على كنائس في الاسكندرية تعيد فتح ملف الفتنة الطائفية، صحيفة الحياة، العدد 15716، 2006/4/15.

38 - الخبر نقلًا عن وكالة America in Arabic الأمريكية، واشنطن، 24 / 5 / 2008.

39 - وفي هذا الصدد يذكر ان ادارة الرئيس السابق بوش الابن جعلت من مواجهة تنظيم القاعدة في افريقيا واحدا من ابرز اسباب انشاء القيادة الامريكية الخاصة بافريقيا. انظر: اللواء الدكتور محمود خلف، الاستراتيجية الامريكية لقيادة افريقيا العسكرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، نيسان 2007، ص ص 190-192.

40 - حول مثل هذه العمليات انظر مثلاً: الارهاب يضرب مجدداً في سيناء، صحيفة الحياة اللندنية، العدد 15726، 25/2006/4.

41 - بخصوص جهود التأثير سلباً في العلاقات المصرية الامريكية انظر: مأمون فندي، من يحاول استعداء امريكا على مصر، صحيفة الاهرام القاهرية، العدد 42158، 20/5/2002.

42 - نقلًا عن الموقع الرسمي المصري: هيئة الاستعلامات العامة المصرية:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/USA/EgyUSA/041004010000000001.htm>

43 - رغم ان اتفاقيات التعاون العلمي تصب ولا شك في خدمة الجانب المصري، الا ان ثمة من يرى ان بعضها يدخل في جانب اختراق الامن القومي المصري، كما في الدور الذي تؤديه مؤسسات التدريب الاجنبية في اختراق القطاعات الادارية. بخصوص ذلك انظر: عبد الخالق فاروق، اختراق الامن الوطني المصري، القاهرة، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، 1992، ص ص 81-97.

44 - 405 ملايين دولار منح امريكية لمصر، صحيفة الحياة، العدد 15883، 29/9/2006.

45 - يلاحظ وجود فروقات واسعة بين برنامج المعونة لمصر وبرنامج المعونة الامريكية لاسرائيل، ليست في حجم مبالغ المساعدات فحسب، وانما في اسلوب توظيفها ومردودها ونتائجها على كلا البلدين وعلى المصالح الامريكية لاسيما المردود الاستراتيجي الضخم الذي تحصل عليه الولايات المتحدة من وراء مساعداتها المقتنة لمصر. انظر: احمدة منصور، اضواء على السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، بيروت، دار ابن حزم، 1994، ص 73.

46 - <http://www.marefa.org/index.php/%D8>

Abstract

American - Egyptian Relations during President Hosni Mubarak's reign: A Historical- Political Study

Abstract:

This research deals with the nature of Egyptian - American relations during President Hosni Mubarak's reign, as these relations were not on the same manner. it exposes the reality of the Relations during The reign of President Hosni Mubarak's, which Reflected the requirements of their common interests, and regional circumstances, and characterized by cooperation and Mutual coordination at the beginning, then tepidity and separation in the last period of Mubarak's reign.

Despite their cooperation was at its peak, but since 2001 these relations went throw a crucial period, as The American Administration directed crucial criticism to the Egyptian Political system Claimed its deriation from the Democratic method. That was cleared when Mubarak's stopped visiting The United States of America for along time after visiting it continuously during the one year. the relations continued to be tepid until the end of Mubarak's reign in 2011 after a large peaceful public Revolution which brought Egypt to a new Rule leding by the Muslim Brotherhood.

The University of Mustansirya

The Mustansirya Center of Arab & International Studies

**American - Egyptian Relations during President
Hosni Mubarak's reign: A Historical- Political
Study**

Asistant Professor

Dr. Baydaa M. Ahmed

drbaydaa@yahoo.com

07904435983